مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : الاقتصاد الإسلامي، م ١٧، ع١، ص ص ٥٣-٨٣ (١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م)

التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي : عود على بدء

أوصاف أحمد
المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب
البنك الإسلامي للتنمية- جدة - المملكة العربية السعودية

المستخلص : كانت وما زالت التنمية الاقتصادية محور اهتمام الكثير من الدراسات في الاقتصاد الإسلامي. وفي حين أبرزت هذه الدراسات الطبيعة الشاملة لمفهوم التنمية من منظوره الإسلامي، اقترحت أيضًا إحداث تغيير في الاستراتيجيات الراهنة للتنمية. وتتناول الورقة هذه الأدبيات بصورة نقدية وتوضح أن هذا المنهج يغفل بعض السِّمات التاريخية للعملية التنموية التي يتعين دمجها في المنهج الإسلامي. وترى الورقة أن ليس هناك من تناقض بين القيم التي يفرضها ويحضُّ عليها الإسلام والقيم التي يتطلبها النمو والتنمية الاقتصادية. إن الأسباب الكامنة وراء الأداء بالغ الضعّف للدول الإسلامية في مجال التنمية الاقتصادية يجب أن يجري البحث عنها في مكان آخر، وبخاصة في ضعف إدارة النشاط التنموي في هذه البلدان. فبدلاً من المناداة باستراتيجية إسلامية للتنمية، تدعو الورقة إلى توحيد المؤسسات الإسلامية في إطار استراتيجية تنموية.

مقدمة

منذ أكثر من ربع قرن مضى، كتب أحد المفكرين الإسلاميين البارزين وفلاسفة علم الاجتماع المعاصرين قائلاً "يواجه العالم الإسلامي تحديًا رئيسًا يتمثل في إعادة بناء اقتصاده بما ينسجم مع دوره العالمي: فكريًا وسياسيًا واقتصاديًا[١]. وحتى بعد مرور عقدين ونصف على ما كتبه هذا المفكر

(١) **Khurshid Ahmad**, "Economic Development in an Islamic Framework" in **Khurshid Ahmad** (ed.) *Studies in Islamic Economics*, Leicester, The Islamic Foundation, 1980.

الإسلامي، نرى أن خطورة هذا التحدي ما تزال ماثلة للعيان إن لم تكن قد زادت، ذلك أن الاقتصاد السياسي للنظام الاقتصادي الدولي قد تغير بصورة جذرية خلال هذه المدة.

وخلال العقد الأخير من القرن المنصرم، جرت تغيرات في التنظيم السياسي والاقتصادي للعالم كانت لها آثارها غير المسبوقة في تاريخ العالم الحديث اللهمَّ إلا خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة . وما زال العالم يجاهد للتغلب على آثار هذه التغيرات. فقد برزت دول جديدة على الساحة، كما تفكَّكت دول قديمة وراسخة البنيان، بل إمبراطوريات، وكأنها لم تكن. كما أن العديد من الأمم والشعوب تبحث عن هويتها. وتكافح الأمم الضعيفة في أنحاء العالم لتتبوأ مكانها الذي تستحقه بين الأمم، كما أن الهوَّة بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة آخذة في الاتساع بمعدل يزداد كل يوم. إن الشعوب الفقيرة التي وقعت يومًا تحت سحر حلم اللحاق بركب الأمم المتقدمة لا يمكنها حتى مجرَّد تخيّل الاقتراب من مستويات التنمية التي حققتها هذه الأمم. من ناحية ثانية، فإن الأمم المتقدّمة آخذة في اكتشاف آفاق جديدة للتنمية وطرح تقنيات جديدة أحدثت ثورة كبيرة في العالم. إن احتكار الدول المتقدمة شبه التام للتكنولوجية، والإنتاج الصناعي، والتجارة، والأسواق المالية، قد أعطاها ميزة آخذة في التحوُّل السريع إلى أنماط جديدة من الاستعمار الجديد. فالعالم الذي كان ينقسم إلى كتلتين قويتين تحيط بكل منهما نواة قوية قد أصبح الآن أُحادي القطب. وقد بدا العالم ثنائي القطب وكأنه نظام مستقر يمكن معه التنبؤ إلى درجة كبيرة من الدقة بالأحداث المستقبلية، وهو أمر لم يعد كذلك. ويبقى أن ينتظر المرء ليرى ما إذا كان سيظل هذا العالم أحادي القطب أم أنه سيتحول إلى نظام متعدد الأقطاب مرة أخرى.

إن هذه الأحداث طرحت بقوة السؤال التالي: أليس هناك من سبيل بديل يمكن سلوكه لتحقيق التنمية غير السبيل الرأسمالي؟ في الخمسينات من القرن الماضي، وبعد نجاح تجربة التخطيط المركزي فيما كان يُعرَف سابقًا بالاتحاد السوفيتي، وانتصار الثورة الشيوعيَّة في الصين، تبنَّى عدد من الدول النامية، بمن فيها العديد من الدول الإسلامية، ما يسمى "بالأسلوب الذي لا يعتمد على قوى السوق لتحقيق التنمية"، يحدوها في ذلك آمال عريضة. وقد تطوَّر وتحوَّل هذا الأسلوب فيما بعد ليتَّسم بفلسفة اشتراكية وبالتخطيط المركزي وباضطلاع الدولة بدور قيادي ناشط في الشؤون الاقتصادية. إن تفكّك ما كان يُعرَف سابقًا بالاتحاد السوفيتي وتدمير اقتصادات الدول الأوروبية الشرقية يثبت بصورة جليَّة أن النظام الاشتراكي كان متناقضًا بصورة خطيرة مع الكثير من السِّمات التي تميِّز الطبيعة البشريَّة. إن ما يتَّسم به النظام الشيوعي من مركزيَّة شديدة، ومن

إخضاع المجتمع لنظام صارم، ومن تركيز صنع القرار الاقتصادي في أيدي حفنة قليلة من المسؤولين، وكذلك من غياب آلية السوق وسيطرة الدولة على وسائل الإنتاج، وما إلى ذلك من السِّمات الأخرى – إن كل هذه السِّمات تجعله ينتهك النزعة الفطريَّة لبني البشر المتمثِّلة في الحرية الاجتماعية والاقتصادية. كما وفَّرت نظريات التنمية الماركسية ونظريات التَّبعيَّة أساسًا "للتنمية الذاتية" في البلدان النامية وجرى تثبيتها وتكريسها من خلال نُظُم حمائية في مجال التجارة وإحلال الواردات وتدخل الدولة في شؤون الاقتصاد وبروزها كقوة "كليَّة الوجود والقدرة". لقد برهنت التجربة خلال العقود الخمسة الماضية في العشرات من الدول النامية على أن هذه السياسات قد أدَّت إلى المزيد من تدنِّي مستوى الأداء، وجعلت من اقتصادات هذه البلدان اقتصادات تتميَّز بهدر الموارد الإنتاجية وعدم استخدامها بصورة تتسم بالكفاءة والفاعلية. وقد بلغ ذلك مبلغه لدرجة أن العديد من هذه الدول النامية قد أصبحت تواجه تفككًا سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا.

ولكن "انهزام" النظام الاشتراكي لا يعني بالضرورة "انتصار" الأسلوب الرأسمالي في التنمية، إذ ما زالت الرأسمالية تعاني من مجموعة من "الأمراض" التي لم تعالج منها، والتي قد لا تكون قابلة للعلاج، ويمكن أن نسوق بعضا منها على وجه المثال لا الحصر، مثل التوزيع غير العادل والمحابي للدخل والثروة، الفقر وغياب العدالة الاقتصادية، عدم تكافؤ الفرص الاجتماعية والاقتصادية، انتشار الجريمة والتوتر الاجتماعي، التضخم والدورات الاقتصادية وعدم استقرار الأسواق المالية وأسواق الصرف الأجنبي. ولا تنتشر هذه "الأمراض" في الدول النامية فحسب بل تمتد لتنتشر حتى في المجتمعات الرأسمالية التي كثيرًا ما يُعلَن أنها مثال يُحتذى في أسلوب التنمية الذي تتَّبعه.

ولعل السبب الكامن وراء انتهاء النظام الاشتراكي والأزمة الدائمة التي يعاني منها النظام الرأسمالي يكمن في أن كلا النظامين يفتقر إلى أي محتوىً أخلاقي. ويمكن تتبّع الجذور الفلسفية للنظامين الاشتراكي والرأسمالي وردّها إلى النزعة الماديَّة التي سادت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، والتي اتَّسمت بالغطرسة والعنف. فكلا النظامين المذكورين يُبالغ في تغليب الجانب المادي من الوجود البشري على الجوانب الروحية والأخلاقية من هذا الوجود. وفي حين أنه من المسلَّم به أن الإنسان لا يستطيع العيش بدون رغيف الخبز، إلاَّ أنه من المسلَّم به أيضًا أن الإنسان لا يحيا بالخبز وحده. وفي حين أنه من المسلَّم به أن الإنسان لا تثيره أو تحرِّكه أحيانًا الأفكار المجرَّدة والمواعظ، إلاَّ أنه من المسلَّم به أيضًا أنه لا يحفزه على الحركة والفعل– على الدوام– المصلحة

الشخصية والمكاسب الماليَّة والرفاهة المادية. فحقيقة الأمر بالنسبة لمعظم بني البشر هي أن السعي لهدف أخلاقي أسمى هو وحده الذي يعطي الحياة جدواها.

ويرى الباحث أن الفراغ الذي تركه اندثار النموذج الاشتراكي للتنمية يمكن ملؤه بالنموذج الإسلامي، ذلك أن الدول النامية عاكفة من جديد على البحث عن استراتيجية جديدة للتنمية(٢). ولكن قبل المضي قدمًا في فحص هذا النمط من التفكير، دعونا نقوم باستعراض سريع للفكر التنموي من منظور إسلامي.

١ - التنمية والاقتصاد الإسلامي

لقد كان موضوع التنمية الاقتصادية أحد جوانب الاقتصاد الإسلامي(٣) التي لم يكن لها حظ سوى الإهمال، وهو أمر مثير للدهشة والاستغراب إذا ما أخذ المرء في الحسبان الوضع الراهن التنمية في البلدان الإسلامية. ولم يحدِّد مسحٌ أُجريَ للأدبيَّات في مجال الاقتصاد الإسلامي عام ١٩٧٨ سوى بضعة أوراق تبحث في التنمية الاقتصادية(٤). وكان يتعين على محاولات تشكيل تصوّر للتنمية من منظور إسلامي الانتظار حتى ظهور بحث ينمّ عن فكر عميق تقدّم به خورشيد أحمد إلى المؤتمر الدولي الأول للاقتصاد الإسلامي ونُشر لاحقًا مع مجموعة من أوراق البحث في صورة كتاب حمل عنوان "دراسات في الاقتصاد الإسلامي". ومنذ ذلك التاريخ، كُتب عدد من الكتب والمقالات وأوراق البحث، كما نُظِّم عدد من المؤتمرات التي تناولت جوانب مختلفة من التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي(٥). ونظرًا لأنه كان لورقة خورشيد أحمد المشار إليها آنفًا

---

(٢) **Shujaat A. Khan**, "Two Pathways to Development: Capitalist Vs. Islamic Approach", *Hamdart Islamicus*, Vol. **21**, No. **2**, June 1998, pp. 7-15.

(٣) ولكن الناس قد لا يتفقون مع هذا الانطباع. و **زبير حسن** هو أحد هؤلاء، إذ إنه يرى أن "الظاهر للعيان أن التنمية قد أخذت تبرز كفكرة مسيطرة في مجال الاقتصاد الإسلامي". فهو يشير إلى تنظيم عدد قليل من "المؤتمرات المحلية والعالمية" وإقامة مركز لدراسات التنمية عما قريب. أنظر **زبير حسن**، ("استعراض مقالة بعنوان الإسلام والتنمية الاقتصادية") (بالإنجليزية)، *مجلة الاقتصاد الإسلامي*، الجزء **٤**، العددين **١** و **٢** (١٩٩٥)، ص ص ٥١-٧٠.

(٤) **M. N. Siddiqi**, "Muslim Economic Thinking: A Survey of Contemporary Literature", in **Khurshid Ahmad** (ed.), *Studies in Islamic Economics*, Leicester, UK, The Islamic Foundation, 1980.

(٥) ظهر في العقد الأخير العديد من الكتب وأوراق البحث حول موضوع التنمية الاقتصادية من المنظور الإسلامي. وتشمل الأدبيات حول هذا الموضوع:

M. Umar Chapra, *Islam and Economic Challenge*, Leicester, UK, 1992; **M. A. Mannan**: *Economic Development and Social Peace in Islam*, Dhaka, Taha Publications, 1989; **Ataul Haq Parmanic**, *Development and Distribution in Islam*, Selangor, Malysia, Pelanduk Publications, 1993; **A.H.M. Sadeq**, **A. H. Parmanik** and **Nik Mustapha Hasan**, (ed.) *Development and Finance in Islam*, Selangor, Malaysia, International Islamic University Press, 1991; **Zubair Hasan**, "Economic Development in Islamic Perspective", *Journal of Islamic Economics*, Vol. **1**, No. **6**, 1995, pp. 80-111; and **M. Umar Chapra**, *Economic Development and Islam*, Islamabad, International Institute of Islamic Thought and Islamic Research Institute, 1993.

أثرها العميق في تفكير علماء الاقتصاد الإسلامي، وبخاصة فيما يتصل بموضوع التنمية الاقتصادية، فلن يكون فحص الأفكار الرئيسة التي جاءت فيها خارجًا عن إطار هذا البحث.

مفهوم التنمية

وضع خورشيد أحمد نصب عينيه مجموعة من المهام تضمَّنت تحديد السِّمات المثاليَّة للتنمية من المنظور الإسلامي وقياس الهوَّة التي تفصل بين المثاليات والواقع المُعاش وصياغة استراتيجية لتوفير هذه السمات المثالية للعملية التنموية. وإدراكًا من خورشيد أحمد لانتشار التخلف على نطاق واسع في مجال التنمية، وللتشوُّهات الهيكليَّة التي تعاني منها اقتصاد الدول الإسلامية، رأى أن السياسات التنموية التي قامت على تقليد النموذج الغربي في التنمية دون تمحيص لم تُفِدْ في تنمية البلدان الإسلامية. وأوصى عند القيام بصياغة السياسة التنموية بانتهاج أسلوب في التنمية يرتكز على منظومة القيم المتأصِّلة في القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة. وبناء على ذلك، فإنه يمكن تتبع الأساس الفلسفي للتنمية من المنظور الإسلامي في المفاهيم والأفكار العقدية التالية:

التوحيد – وهو يعني وحدانيَّة الله

الربوبيَّة – وهي تعني العناية الإلهية.

الخلافة – وهي تعني أن الإنسان خليفة الله في الأرض.

التزكية – وهي تعني التطهير والنماء .

وتوحي هذه المفاهيم للمسلم بقيم كثيرة تشكِّل أسلوب حياته. فالإيمان بوحدانيَّة الله الخالق لهذا الكون يُضفي وحدة أساسية على جميع مناحي الحياة. كما أن مفهوم العناية الإلهية يحرِّر المرء من الكِبْر والغطرسة التي تعتبر السمة المميزة للحضارة الحديثة. إن لمفهوميْ الخلافة والتزكية أثرهما في السياسة التنموية؛ فهما يتطلَّبان من الفرد التحلي بروح المسؤولية أثناء تصريفه لشؤونه الدنيويَّة لضمان تحقيق جملة من الأهداف تتضمَّن عدم إضرار جهوده التنموية بالبيئة الطبيعية التي خلقها الله وسخَّرها لخدمته. وبهذا الأسلوب يرى المرء التوسّع في مفهوم التنمية ليصبح مفهومًا شاملاً. وفي ضوء هذا المفهوم الشامل للتنمية، تم تحديد ثلاثة أهداف للسياسة التنموية هي: (أ) تنمية الموارد البشرية؛ (ب) التوسّع في الإنتاج المتَّسم بالفاعلية والفائدة و (ج) وتحسين نوعية الحياة.

وينبغي الحكم على التنمية الاقتصادية في نهاية المطاف، بوصفها تجربة إنسانية حضارية، من خلال المعيار الرئيس، ألا وهو "ما الذي قدمته هذه التنمية لحياة الناس"[٦]. وبناء على هذا المعيار، يبدو لنا سجل التنمية الاقتصادية خلال القرنين الماضيين متباينًا. ففي حين نرى أن التنمية الاقتصادية قد حققت خلالهما مكاسب مثيرة للإعجاب، كتحقيقها درجة غير مسبوقة من الرخاء في بعض مناطق العالم ومن التقدم التكنولوجي وزيادة في الإنتاجية والفاعلية وإنتاج الآلاف من المنتجات الجديدة وما إلى ذلك من منجزات، إلاّ أنه يُرى – من ناحية أخرى – أن التنمية الاقتصادية قد أدت إلى زيادة معدلات التلوث وإلى ارتفاع في حرارة الجو على المستوى العالمي، وإلى إزالة الغابات، وحدوث تغيرات مناخيَّة، والتسبب في الإضرار بالبيئة والانحلال الخلقي. كما أنها جعلت الهوَّة بين الشعوب الغنية والشعوب الفقيرة أكثر اتساعًا وحدَّة.

إن مفهوم التنمية الاقتصادية ما زال موضوعًا للنقاش والأخذ والرد. فمنذ عقود قليلة مضت، كانت التنمية تقاس بما تحققه من رفاهية مادية للبشر فقط، أي بلغة الناتج المحلي الإجمالي. بعد ذلك أُضيف عنصر آخر لأدوات القياس، وهو معدَّل الوفيات. وكان من الواضح ضمنًا أن هذا النهج المادي للتنمية قد أعطى قيمة للمزيد من النمو في الناتج المحلي الإجمالي ولزيادة متوسط العمر المتوقَّع . وبصورة أساسيَّة نرى أن المعيارين المذكورين يشكلان أداتين للقياس الكميِّ وليس للقياس النوعيِّ . وعلى نحو مغاير لهذا النهج، فإن علماء الاقتصاد الإسلامي قد درجوا على إعطاء نظرة شموليَّة للتنمية الاقتصادية تتبنى منهجًا يركز على ما هو أبعد من مجرَّد المظاهر الماديَّة للحياة. فالإسلام لا يقسِّم بشكل صارم مظاهر الحياة إلى فئات مستقلَّة عن بعضها البعض، بل يتناول هذه المظاهر بصورتها الشمولية وكوحدة عضويَّة واحدة. ووفقًا لهذه النظرة الشمولية يتم تناول السلوك الدنيويّ الزائل مع السلوك الأخروي الدائم، والسلوك المادي مع السلوك الروحي، دون أن يكون هناك فصل بين أنماط السلوك المتقابلة هذه، إذ يجري التعامل معها على أنها مظاهر مختلفة لنفس السلوك البشري. وهذه النظرة ما هي إلاّ نِتاج الإيمان بوحدانية الله عز وجل (أي التوحيد)، الذي ينعكس في سلوك الفرد، والذي ينبغي أن ينعكس أيضًا في السياسات الاجتماعية وفي مفهوم التنمية.

ويبدو الآن أن مفهومًا أشمل للتنمية آخذ في الرسوخ في أوساط أصحاب نظريات التنمية وواضعي السياسات. وقد انعكس هذا الاتجاه على تقارير التنمية البشرية الصادرة تباعًا عن منظمة

(٦) **Amartya Sen**, "The Concept of Development" in **Hollis B, Chenery** and **T. N. Srinivasan**, *Handbook of Development Economics*, New York: North-Holland, 1991, p. 11.

الأمم المتحدة. ومع التسليم بأن مفهوم التنمية ليس –بأي حال من الأحوال– من المفاهيم غير المشكلة، وبأنها –بالتالي– قابلة للجدل والنقاش[٧]، بل إن أدوات قياس هذه التنمية نفسها تحفل بالمشكلات، إلاّ أن بعض التقدّم الذي تحقّق حديثًا على الصعيدين النظري والتجريبي قد يساعدنا على كسب فهم أفضل لهذا المفهوم، وبخاصة ما يتعلق بمؤشر التنمية البشرية، حيث يشكّل ضمّ عناصر جديدة إلى مفهوم التنمية البشرية، مثل متوسط العمر المتوقع عند الولادة والتعليم والدخل، خطوة إلى الأمام منذ عهد أسلوب الناتج القومي الإجمالي الذي يتخذ من مفهوم الإنتاج للسوق أساسًا له. وبالرغم من عدم وجود مبرر كامل لأن يعتبر الفرد هذه التطورات نصرًا للمنهج الإسلامي في التنمية، إلاّ أننا لا نُجانب الحقيقة والواقع إذا ما قلنا بأن هناك اتجاهًا يتبلور الآن لاجتماع الرأي على الطبيعة الشاملة للتنمية، بحيث يشمل ذلك الإنتاج من أجل السوق ومن أجل أهداف لا تتعلق بالسوق والعناصر الفيزيائية وغير الفيزيائية والعناصر المادية وغير المادية، الأمر الذي جسَّر الهوَّة بين ما يسمَّى بالنهج الإسلامي والنهج غير الإسلامي للتنمية[٨].

الاستراتيجية الإسلامية للتنمية

إن أسلوب التنمية من المنظور الإسلامي يرتكز على فرضيَّة أن النظرة للحياة والكون واستراتجيات التنمية أمران متلازمان لا انفصام بينهما لدرجة أنه ما لم تكن النظرة للحياة والكون وما لم تكن استراتيجية النظام منسجمة مع الأهداف المعلنة للنظام، فإنه لن يتمكن النظام من تحقيق أهدافه. والعلاقة المتبادلة لعناصر هذا الافتراض هي أن الدول الرأسمالية المتقدمة حققت أهداف نظامها (التنمية) لأن استراتيجياتها منسجمة مع نظرتها للحياة والكون، وتخلَّفت الدول الإسلامية (ولم تحقق أهداف نظامها) لأن استراتيجياتها غير منسجمة مع أهداف نظامها. من هنا يُوصى بإعادة النظر في الاستراتيجيات الراهنة للتنمية وتنقيحها بصورة جذرية[٩].

وحدد خورشيد أحمد "الأهداف العامة للسياسة التنموية للمجتمع المسلم" على أنها تشمل تنمية الموارد البشرية والتوسع في الإنتاج النافع وتحسين نوعية الحياة وإقامة التنمية المتوازنة وتطوير تكنولوجيا محليَّة وخفض الاعتماد على العالم الخارجي وتحقيق درجة أكبر من التكامل بين أجزاء العالم الإسلامي. وحتى يمكن تحقيق هذه الأهداف، يقترح أحمد إجراء بعض التغييرات الواسعة النطاق في أسلوب التخطيط للتنمية تشمل: التخلّي عن الإيمان بنماذج النمو الكلي واعتماد

(٧) *Ibid*, p. 23.
(٨) **M. Umar Chapra**, *Islam and the Economic Challenge*, Leicester, U.K., The Islamic Foundation, 1992, p. 5.
(٩) **Khurshid Ahmad**, *op. cit.* pp 180-181.

أسلوب متعدد الأهداف، إنشاء مؤسسات إسلامية جديدة تقوم بتبني مبادرات في حقل التنمية الاقتصادية، إتباع أسلوب لا مركزي في العملية التنموية يتيح للناس المشاركة في العملية التنموية وبذل جهود حثيثة وجادة في مجاليّ البحث والتخطيط(١٠).

يقدّم عمر شابرا خطة عامة أكثر تفصيلاً للسياسة التنموية باسم "الاستراتيجية الإسلامية". وكخلفية للاستراتيجية، حدَّد شابرا أربعة عناصر من شأنها أن تدفع بهذه الإستراتيجية نحو النجاح. وتتضمن هذه العناصر ما يلي(١١) :

١- وجود مرشِّح أخلاقي للسلوك من شأنه التخفيف من غلواء وحدَّة السعي نحو الثروة والسلطة وصبغه بمسحة إنسانيَّة .

٢- وجود عنصر المساءلة أمام الله سبحانه وتعالى من شأنه أن يعمل كقوة حفز على اندفاع الإنسان باتجاه الالتزام بالقيم الإسلامية والعمل لما فيه صالح المجتمع ورفاهته .

٣- القيام بعملية إعادة هيكلة اجتماعية واقتصادية واسعة النطاق من شأنها ضمان أن يجد أفراد المجتمع أن بإمكانهم السعي لخدمة مصالحهم الشخصية ضمن نطاق القيود التي تفرضها الرفاهية الاجتماعية ويمليها الاستقرار الاقتصادي .

٤- من المنتظر أن تلعب الدولة دورًا مكمِّلا في مجال تطبيق مدوَّنة السلوك الأخلاقي وضمان قيام المؤسسات المعنيَّة بوظائفها.

بعد ذلك يحدد عمر شابرا خمسة إجراءات تتعلق بالسياسات لتحقيق التنمية مع الاستقرار هي(١٢):

١- تقوية العامل الإنساني من خلال ضمان مجتمع أكثر عدلاً وإنصافًا. وفي هذا السياق، ينادي شابرا بإجراء إصلاحات في مجال العمل والعمَّال من شأنها ضمان المعاملة العادلة لأصحاب الدخول الصغيرة وصغار المنتجين والمصدِّرين والمستهلكين وتوسيع مؤسسات التعليم والتدريب وتحسين فرص الشرائح الضعيفة في المجتمع في الوصول إلى مصادر التمويل.

---

(١٠) *Ibid*, pp. 185-186.

(١١) **M. U. Chapra**, *Islam and Economic Development*, Islamabad, Islamic Research Institute and International Institute of Islamic Thought, 1993, p. 62.

(١٢) *Ibid*, pp. 59-113.

٢- خفض درجة تركيز الثروة في أيدي القلَّة، وهو ما يمكن تحقيقه بإدخال إصلاحات على ملكية الأراضي واستئجارها وتوفير حوافز لبرامج المزارعة وبدء تنفيذ برامج للتنمية الريفية وتوسيع قاعدة المساهمين في رؤوس أموال الشركات وتطبيق الزكاة وأحكام المواريث الشرعية وإصلاح الهياكل المالية الراهنة.

٣- إعادة الهيكلة الاقتصادية التي تتطلب في المقام الأول إدخال مرشِّحٍ أخلاقي حتى يمكن تحويل الموارد الإنتاجية من إنتاج السلع الكمالية الفاخرة إلى إنتاج السلع الضرورية؛ التركيز على سد الاحتياجات؛ إصلاح المالية العامة بما في ذلك وضع سلَّم لأولويات الإنفاق الحكومي وإصلاح الدعم الحكومي والشركات الحكومية (المؤسسات العامة) والدفاع والنظم الضريبية والانضباط في التقيّد بالميزانية وإعادة هيكلة بيئة الاستثمار من خلال التخلص من الشكوك المحيطة بالمستقبل السياسي ومن خلال تخفيض التعريفات الجمركية وسياسات إحلال الواردات والقيود المفروضة على الصرف الأجنبي، وما إلى ذلك من إجراءات.

٤- إعادة الهيكلة المالية، بما في ذلك عقد صفقات مع صغار المزارعين المهمَّشين وأصحاب المؤسسات الصغيرة والذين يعملون من ذات أنفسهم دون الارتباط برب عمل معين. كما يجب التسليم بضرورة توفير التمويل كحق أساسي، كما ينبغي للمؤسسات المالية تلبية حاجات المجتمع الأساسية.

٥- وأخيرًا، وحتى يمكن تحقيق مقاصد الشريعة، يوصي عمر شابرا بوضع خطة لسياسة استراتيجية طويلة الأمد يكون من شأنها تمكين الدولة من إجراء رصد واقعي لجميع ما هو متوافر من موارد مادية وبشرية ومن ثم القيام – في ضوء ذلك – بتحديد سلسلة من الأولويَّات المحددة تحديدًا جيدًا[١٣].

إن هذه المطالب تشكل قائمة طموحة وطويلة. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار الجو السياسي السائد في البلدان الإسلامية بصورة خاصة، فإنه يبدو أن من غير المحتمل تنفيذ مثل هذه التحوُّلات الهيكلية الواسعة النطاق وذات الآثار البعيدة ما لم يقابلها تحوُّلات سياسية مكافئة لها في حجمها وآثارها. ويعترف شابرا بأن "العامل السياسي يشكل واحدًا من أهم العوامل المسؤولة عن إخفاق الدول الإسلامية في تنفيذ الاستراتيجية الإسلامية للتنمية"[١٤].

---

(١٣) *Ibid*., p. 113.

(١٤) *Ibid*., p. 118.

وبالرغم من أن أحمد وشابرا يُعتبران من أوائل المفكرين في مجال الاقتصاد الإسلامي الذين يحظون بالاحترام والتقدير، فإن هناك عددًا آخر من الكتَّاب الذين أدلوا بدلوهم وأوصى كل منهم بتطبيق استراتيجيته "الإسلامية" للتنمية(١٥). قد لا تكون هناك استراتيجية تنموية إسلامية وحيدة وفريدة من نوعها(١٦). وإذا ما أخذ المرء في الحسبان تباين الهياكل الاجتماعية والاقتصادية للبلدان الإسلامية، فإنه لا بد له أن يتوقع أن ما يصلح لبلد من البلدان لا يصلح بالضرورة لبلد آخر. من هذا المنطلق، لعل من الأجدى التفكير في "استراتيجية إسلامية" بدلاً من التفكير في "الاستراتيجية الإسلامية".

علاوة على ذلك، إن مسألة الاستراتيجية ليست أكثر القضايا صلة بالموضوع ولا أكثرها إلحاحًا ليتناولها علماء الاقتصاد الإسلامي، إذ يمكن تركها للفنيين المختصين بالتنمية ليقوموا برسم خطط قصيرة وطويلة الأجل لسياسات الدول الإسلامية. والأمر الأكثر أهمية وإثارة للاهتمام هو دراسة ما إذا كان هناك تعارض بين القيم الإسلامية والقيم المطلوبة للعملية التنموية.

القيم الإسلامية والقيم التي تتطلبها التنمية

إن المناقشة التي شرحناها آنفًا تنادي بإحداث تغيير في الاستراتيجيات. وكما سنرى لاحقًا، فإن هذه الحجة تتجاهل عددًا من التطورات التاريخية(١٧). فقد ارتأى أصحاب هذه الحجة أن التنمية تتطلب عددًا من القيم الفردية والجماعية التي من شأنها تشكيل أنماط السلوك لدى الأفراد والمجتمع ككل. ومن بين هذه القيم: انتهاج أسلوب عقلاني؛ المصلحة الذاتية وحرمة الملكية الشخصية؛ حافز قوي لتحقيق الربح والتخلي عن النظرة الفردية الضيقة في سبيل نظرة وطنية أوسع. إن معظم هذه القيم تحظى في وقت من الأوقات بأهمية خاصة بالنسبة للتنمية الاقتصادية في العديد من البلدان، وبخاصة الغربية منها. ولنحاول أن نرى الآن موقف الإسلام من هذه القيم.

---

(١٥) **Mannan**, (1989), **Parmanik**, (1993), **Sadeq,** (1991), and **Zubair Hasan** (1995).

(١٦) الفصل الرابع من كتاب شابرا: *الإسلام والتحدي الاقتصادي* (انظر ٨ أعلاه)، بعنوان "الاستراتيجية الإسلامية للتنمية".

(١٧) في كتاب ماكس وبر بعنوان: *الأخلاقيات البروتستانتية وتطور الرأسمالية*، يرى الكاتب أن الأخلاقيات البروتستانتية، وبخاصة آراء مدرسة "جون كالفن" وما يتصل بها من آراء دينية وأفكار أخلاقية، كانت السبب الرئيس في خلق الرأسمالية وتثبيت دعائمها في الغرب. وقد أطال الشرح حول هذه الفكرة في كتاباته الأخيرة حول الديانات الآسيوية، بما في ذلك الإسلام والهندوسية والبوذية. وقد سلَّم بأن الأفكار الدينية والأخلاقية في المشرق من العالم قد حالت دون تطور الرأسمالية في مجتمعات البلدان الواقعة في المشرق. أما فيما يتصل بالإسلام، فقد اعتبره "كالفن "دينًا يفصح عن سمات روح إقطاعية متميزة". وفي رأيه أن الإسلام يفتقر إلى عقلانية الديانة اليهودية (Max Weber, *The Sociology of Religion*, London: Methuen & Co., 1965, p. 265.). من الواضح أن هذا الرأي مبني على أفكار ومعلومات خاطئة، إن لم يكن مبنيا على تحامل على روح الدين الإسلامي الحنيف وتعاليمه.

إن الإسلام يشجع النهج العالمي الذي يعتبر أن جميع بني البشر إخوة؛ فهو يشجع السلام والطمأنينة والرخاء للجميع. إن مجرَّد إلقاء نظرة سريعة على القيم الإسلامية قد تقنع أي مراقب منصف بأن هذه القيم هي نفسها قيم السلوك الإنساني التي تحظى بالإعزاز والتقدير وأنه ليس هناك من تناقض أو اختلاف بين القيم الإسلامية والقيم اللازم توافرها للتنمية.

إن الإسلام يدعو إلى العدل والإنصاف في جميع المعاملات التي تتم بين بني البشر، كما أنه يقدِّر الحرية الشخصية والكرامة الإنسانية ويوليهما بالغ الاحترام ويحمي حق الملكية الشخصية ولكنه – في نفس الوقت – يحاول أن يحتوي الغريزة البشرية الميَّالة إلى الفضول والبحث ضمن حدود مقبولة . إن الإسلام يحث على اكتساب العلم والمعرفة والفهم، ويطالب بسلوك منهج عقلاني تجاه جميع القضايا والمسائل التي تتعلق بشؤون الإنسان. فهو يشجع تدفق البضائع والخدمات في التجارة المحلية والدولية حتى لا يدخل الناس في حرج ومشقة. ويدعم هذا الرأي حقيقة أن الإسلام يحرّم الاحتكار تحريمًا مطلقًا(١٨). كما تشير الأدلة بأن أول رسوم جمركية جرى فرضها (وكانت تعرف بالمكوس) في عهد الخليفة الثاني سيدنا عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) كإجراء من إجراءات المعاملة بالمثل لحماية مصالح المجتمع المسلم آنذاك. كما أن الإسلام لا يفرض أي قيود على حرية حركة البضائع وتدفقها داخل حدود الدولة الإسلامية. وبالنسبة للتجارة بين البلاد الإسلامية وغير الإسلامية، فإنه يمكن اعتماد مبدأ المعاملة بالمثل وتطبيقه، وينطبق ذلك على القيود الكمية وعلى الحواجز الجمركية. كما يمكن تنظيم التعامل الناجم عن التفاعل بين الأراضي الإسلامية والأراضي غير الإسلامية لحماية مصالح المجتمع الإسلامي. كما يحترم الإسلام السوق كنظام قائم ويحدد القواعد التي تضمن قيام السوق بوظيفتها بصورة سليمة. كما أن الملكية الشخصية تحظى في الإسلام باحترام وحرمة يعادلان – إن لم يفوقا – ذلك الذي تحظى به في المجتمع الغربي. إن السعي لتحقيق المصلحة الشخصية وتحقيق الربح ليس عليه اعتراض، أو ليس

(١٨) كان الاحتكار من الممارسات السائدة بين تجار شبه جزيرة العرب قبل مجيء الإسلام. ووفقًا لهذه الممارسة، كان تجار المدينة يتلقون الركبان من التجار على أبواب مدنهم قبل دخولهم إليها ويقومون بشراء ما لديهم من حبوب تستخدم كمطعومات قبل وصول هؤلاء التجار بتلك البضائع إلى السوق، وبذلك فقد كان هؤلاء المتلقون للتجار القادمين قادرين على التحكم في البضاعة المعروضة، وبالتالي زيادة الأسعار. وكان يحدث ذلك بالتحديد عندما يكون هناك نقص في البضاعة المعروضة من الأطعمة. وحين لجأ عدد من التجار إلى هذه الممارسة في المدينة بعد إنشاء الدولة الإسلامية بالمدينة وعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم بتصرفهم نهاهم عن ذلك لضمان التدفق المنتظم والمستمر للبضائع إلى السوق.

موضع كراهة، في الشريعة الإسلامية إذا لم يكن من شأنه الإضرار بالحقوق المشروعة للآخرين ومصالحهم[١٩].

علاوة على ذلك، يمنح الإسلام الأفراد مجموعة معينة من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف[٢٠] تشمل حقه في الحياة وحق المساواة أمام القانون وحق عدم انتهاك شؤونه الخاصة وحق الاحتجاج والحق في العدالة وحق المشاركة في تسيير شؤون الدولة. ويمكن إيجاد الدليل على هذه الجملة من الحريات من القرآن الكريم والسنة النبوية المشرفة[٢١].

باختصار، يمكن التأكيد بصورة عامة على أن الإسلام يشجع حرية العمل وحرية البحث بالتصرف العقلاني في جميع مساعي الإنسان[٢٢]. ويمكن في واقع الأمر قياس مدى احترام الإسلام وتشجيعه لحرية العمل والبحث من واقع أن الإسلام لا يسمح بأسلوب التناول العقلاني للقضايا والمسائل وبحرية البحث في المجالات الاجتماعية والاقتصادية فحسب، وإنما يمتد ذلك ليشمل الأمور الدينية والأخلاقية أيضا[٢٣]، ولكن دون تعدي الحدود التي وضعها الله سبحانه وتعالى. إن الإسلام يمثِّل نزعة تدعو إلى السَّلم والسكينة والتعاون. إن جميع المساعي الهادفة لتحسين حياة بني البشر —

---

(١٩) في العصر الذهبي لتطور الفقه الإسلامي قام الفقهاء المختصون في أصول الفقه بتطوير هذه القواعد. بل لقد قاموا بالمناداة بتعيين محتسب تكون وظيفته مراقبة السوق، ويمكن الرجوع — في هذا الشأن — إلى مؤلف أبي عبيد بعنوان "كتاب الأموال"، ومؤلف أبي يوسف المسمى "كتاب الخراج". ويتضمن هذان الكتابان مواضيع ومعلومات تفوق كثيرًا ما قد يوحي به عنوانهما. ويشكل الكتابان في واقع الأمر بحوثاً مختلفة حول قيام الاقتصاد بوظيفته ومقترحات بشأن وسائل وسبل زيادة رفاهية المجتمع من خلال عدد من الإجراءات

(٢٠) **Abul 'Ala Mawdoodi**, *Human Rights in Islam*, Leicester, U.K., The Islamic Foundation, 1981.

(٢١) **Noorani**, "Human Rights in Islam", *Frontline*, October 23, 1998.

(٢٢) من الناحية الفلسفية، فإن موقف الإسلام من حرية الإرادة الإنسانية ومن قضية ما إذا كان الإنسان مخيّرًا أم مُسيّرًا إنما هو موقف وسطي؛ فهو لا يميل إلى الانحياز الكامل لأحد المبدأين. فوفقًا لاعتقاد أهل السنة والجماعة، أعطي الإنسان الحرية في اختيار أفعاله ضمن حدود معينة حددها الله. ويروى أن رجلاً سأل سيدنا علي بن أبي طالب، رضي الله عنه عن مدى حرية الإنسان في اختيار أفعاله فطلب من السائل أن يقف على إحدى رجليه، ففعل الرجل. وبعد أن فعل، قال له سيدنا علي "إن لديك من الحرية بقدر ذلك". ثم طلب سيدنا علي من الرجل أن يرفع رجله الثانية فأجاب الرجل بأنه لا يستطيع فعل ذلك. عندئذ أجابه سيدنا علي قائلاً بأن هذه حدود حريتك. أما فيما يتصل بالتركيز على أهمية العقل، فقد حضّ القرآن الكريم في عدد كثير من آياته الإنسانَ على التفكر واستخدام عقله الذي هو هبة من الله تعالى ميزه به عن سائر الحيوانات.

(٢٣) روي عن سيدنا عمرو بن العاص (رضي الله عنه) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران، وإذا حكم وأخطأ فله أجر واحد" (رواه الترمذي، الحديث رقم ١٢٤٧).

بصرف النظر عما إذا كانوا مسلمين أو غير مسلمين – لا تستحق الدعم من الحكومات الإسلامية فحسب وإنما تستحق الدعم من جميع المسلمين. إن هذا الالتزام الأخلاقي قد أمر به القرآن الكريم، حيث قال الله في محكم كتابه ﴿وتعاونوا على البرِّ والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان﴾ (٥:٢).

إن جميع هذه القيم التي ذكرناها تساند العملية التنموية، كما أنها لا تتعارض مع أهداف وحوافز وأنماط السلوك للمؤسسات من أجل القيام بالتنمية. وهكذا نرى أنه ينبغي البحث عن الأسباب الرئيسة ووسائل العلاج الخاصة بغياب أي فعل مُجدٍ، أو الخاصة بسوء أداء المجتمعات الإسلامية في مجال التنمية الاقتصادية في مكان آخر، إذ ليس مكمن العلّة في الإسلام وقيمه.

٢ - دروس من الماضي

كانت التنمية بأبعادها التاريخية إحدى تجارب البشرية، فهي ليست حكرًا على شعب من الشعوب أو جنس من الأجناس البشرية يعيش في أي بيئة من البيئات الثقافية. فالتنمية موروث إنساني شأنها شأن المعرفة الإنسانية ولكل فرد من المخلوقات البشرية حق غير قابل للتصرف في أن يتطور ويزدهر. كما أن التنمية لا تتجزأ مثلها في ذلك مثل المعرفة. كما أنها تشبه التكنولوجية، إذ إن كليهما لا بد له أن ينتشر إلى جميع أنحاء العالم. فبذل الجهود للإبقاء على التنمية محصورة ضمن نطاق حدود ضيقة محددة ليس من شأنه إلا أن تكون له آثار كارثيَّة. كما أنه لا يمكن – ولا ينبغي – رفضها برمّتها. وبدلاً من ذلك، نحتاج إلى استيعابها وهضمها والإسهام – إن أمكن – في إثرائها وتحسينها. كما يتعين علينا أن نستوعب – بصورة صحيحة – الدروس المستفادة من هذه التجربة الإنسانية التاريخية في صياغة سياسة للتنمية تتناول حقائق الواقع على الأرض .

من حيث التطور التاريخي، يمكننا تقسيم قصص النجاح التي تحققت في مجال التنمية الاقتصادية إلى ثلاث مجموعات: مجموعة من الدول كان لها فضل السبق والريادة في مجال العمل التنموي ومجموعة أخرى اقتفت أثرها مباشرة وثالثة شرعت في الجهد التنموي متأخرة. وكانت بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية في طليعة الدول التي بدأت حركة التنمية، حيث بدأتا جهودهما في هذا المجال في أواخر القرن الثامن عشر. وكانت المجموعة الثانية تتألف من دول أوروبا الغربية، حيث بدأ القيام بالجهود التنموية مباشرة بعد الثورة الصناعية. أما المجموعة الثالثة من الدول التي بدأت فيها عجلة التنمية متأخرة فقد كانت بقيادة اليابان. وأصبح أداء اقتصاديات هذه البلدان في الشرق أفضل أداء في النصف الثاني من القرن العشرين. وتشمل هذه المجموعة أيضًا ما

يُعرف بالنمور الآسيوية، التي برزت على الساحة في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي. وبخلاف قصص النجاح لهذه المجموعات الثلاث من الدول، تبقى هناك فئة أخرى رابعة من الدول التي ما زالت واقعة في شباك الفقر والتخلف الاقتصادي والحرمان. وللأسف الشديد، فإن معظم البلدان الإسلامية تقع ضمن هذه المجموعة. ولكن هذه المجموعة الأخيرة من الدول يمكن أن تتعلم الكثير من الدروس المستفادة، سواء من مجموعة الدول الرائدة في العمل التنموي أو تلك التي اقتفت آثارها مباشرة.

الثورة العلمية

إن التنمية الاقتصادية الراهنة هي نِتاج مباشر للثورة العلمية التي حدثت في أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر. وبدأت الثورة الصناعية في إنجلترا تطبيق المعرفة العلمية المتراكمة وتوظيفها في تكنولوجيا الإنتاج. وخلال القرنين الماضيين، توسَّعت وقويت الأسس العلمية للصناعة والتجارة الحديثة أضعافًا مضاعفة. إن الزيادة المفرطة في عدد الدراسات التجريبية تشكل شاهدًا على حقيقة أنه ما كان يمكن للمكاسب الرئيسة التي تحققت في إنتاجية الفرد العامل أن تتحقق إلاّ من خلال التطبيق الدائم للتكنولوجية الحديثة، التي تستند بدورها إلى تطبيقات العشرات من العلوم الحديثة. إن التقدم المُحْرَز في العلوم الأساسية والتطبيقية واستغلاله المتزايد في العمليات الاقتصادية أصبح الآن حقيقة راسخة من حقائق الاقتصاد الدولي، وهو أمر لا سبيل إلى إلغائه أو عكسه. كما أن أي محاولة لتوليد وإطلاق أي جهد يهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي لا يستند إلى العلم والتكنولوجية (مثل القيام بتحرك على نطاق ضيق والتكنولوجية الوطنية وما إلى ذلك) لم تحظ بأي نجاح كبير في الماضي ولا يتوقع لها كثير جدوى وفائدة في المستقبل. ويجب أن يولي علماء الاقتصاد المسلمون مزيد عناية بالتكنولوجية واستيعابها وهضمها من قبل المجتمعات المسلمة[٢٤]. ويمكن التأكيد على أن التنمية الاقتصادية في البلدان الإسلامية يمكن أن تحدث فقط في إطار القالب الأم لخبرات البشرية أجمع في هذا المجال، إذ ليس بمقدور العملية التنموية في هذه البلدان أن تبدأ بصورة منفصلة عن الحقائق الراهنة للتكنولوجية، وهو أمر يشكل في حد ذاته تطورًا تاريخيا. حتى تلك الدول التي بدأت مشوارها على طريق التنمية والتقدم في وقت متأخر في النصف

---

(٢٤) من الغريب أن **محمد عمر شابرا** ، مؤلف هذا الكتاب بعنوان *Islam and the Economic Challenge* (**Chapra**, 1992)، وهو كتاب رائد في القضايا التنموية للبلدان الإسلامية، لم يأت على ذكر كلمة "تكنولوجيا". وقد جرى الاعتراف بهذا الكتاب على أنه أطروحة في اقتصاديات التنمية من منظور إسلامي!

الثاني من القرن العشرين أبدت قدرة كبيرة على استيعاب العلم والتكنولوجية الحديثة. وليس من المتوقع إطلاقًا تحقيق نمو اقتصادي حديث دون اللجوء إلى العلم والتكنولوجية الحديثة، ولكن هذا الجانب جرى إغفاله في أدبيات الاقتصاد الإسلامي الخاصة بموضوع التنمية.

الزيادة في الإنتاجية

إن من المنطقي والطبيعي أن يتوقع المرء أن تكون أي زيادة في إجمالي المُخرجات أو الإنتاج (بصرف النظر عن أسلوب قياسه) ناجمة عن حدوث زيادة في المُدخلات. ولكن أظهر الآن عدد كبير من الأدبيات التي تتناول حساب نسبة النمو الاقتصادي أنه لا يمكن تفسير الزيادة في المخرجات تفسيرًا كاملاً من خلال الزيادة في المدخلات فقط. وقد اصطُلح على ذلك الجزء الذي لم يطله التفسير أسماء مختلفة مثل "القيمة الباقية"، "التغير التقني" أو "الإنتاجية الناجمة عن مجمل عوامل الإنتاج مجتمعة أو "خفض التكلفة الحقيقية[٢٥]. ويفضَّل لأغراض التحليل التمييز بين التغير التقني والإنتاجية الناجمة عن مجمل عوامل الإنتاج مجتمعة. إن التغير التقني غالبًا ما يقود إلى التفكير في الاختراعات والمنتجات والبحث والتطوير والمبتكرات الفنية[٢٦]. من ناحية ثانية، فإن الإنتاجية الناجمة عن مجمل عوامل الإنتاج مجتمعة تشير إلى وفورات مختلفة مثل وفورات الحجم والوفورات الخارجية والوفورات الناجمة عن أساليب الإدارة. هناك ما يثبت أن كثيرًا من النمو الحاصل يحدث في المنشآت التجارية التي تكرّس جهودها لزيادة الكفاءة من خلال تخفيض التكلفة الإنتاجية . ولم يستأثر ما يحدث في المنشآت التجارية خلال فترات النمو والتطوير باهتمام الباحثين الاقتصاديين إلا منذ عهد قريب فقط[٢٧].

المؤسسات والسياسات

على الرغم من أهمية القيم الاجتماعية والأخلاقية ذات العلاقة، إلا أنه يبدو أن النمو الاقتصادي والتنمية يعتمدان على إقامة وتطوير مجموعة من المؤسسات والسياسات المناسبة. إن

---

(٢٥) هناك الكثير من الأدبيات التي تتناول الأرقام الحسابية الخاصة بالنمو. للإطلاع على الإسهامات الرئيسة في هذا المجال، أنظر:

Moses Abramovitz, "Resources and Output Trends in the United States since 1870", *American Economic Review*, May 1956, pp. 5-23; **Herald Buyer**, *Sources of Economic Growth: Cross-country Comparisons*, University of California, 1996 and **D. W. Jorgenson** and **Z. Griliches**, "The Explanation of Productivity Change", *Review of Economic Studies*, July 1967, pp. 249-80.

(٢٦) **Arnold C. Harberger**, "A Vision of Growth Process", *American Economic Review*, Vol. **88** No. **1**, March 1998, p. 3.

(٢٧) *Ibid*.

العديد من الدول الإسلامية ما تزال في المراحل الأولى من التطور، وفي معظمها إما مجتمعات زراعية بسيطة أو مؤسسات اقتصادية أبسط. إن تحويل اقتصادات هذه الدول إلى اقتصادات حديثة ومتقدمة يحتاج إلى إدخال عدد من التغييرات المؤسسية وأخرى متعلقة بالسياسات. كما يتطلب تحقيق هذا الهدف إيجاد أسواق جديدة، فضلاً عن توسيع تلك القائمة منها بالفعل، كما يتطلب التخصص في الإنتاج وإدخال تحسينات على توزيع وتبادل المنتجات القومية وإلى زيادة تقسيم العمل وتحديث المجتمع وتطوير مؤسسات نقدية ومالية. إن أي محاولة لرسم استراتيجية للتنمية للدول الإسلامية ينبغي لها أن تضع التطوير المؤسسي في مكان بارز منها.

وعلى نحو مشابه، ينبغي أيضًا أن تُثري الخبرات المكتسبة عبر التاريخ عملية صياغة السياسات المتصلة بقضايا التنمية. يتوافر الآن عدد كبير من الدراسات التي تبين ديناميكية العمليات التنموية. إننا مهتمون هنا فقط ببيان عاملين أساسيين يتعلق أولهما بالاستثمار في تنمية العنصر البشري، بينما يتعلق ثانيهما بسياسة الانفتاح على العالم الخارجي. فقد أظهرت العديد من الدراسات أن الدول التي استثمرت مبالغ طائلة في تنمية الموارد البشرية، وبخاصة في مجال التعليم، كانت هي نفسها التي حصدت ثمار ذلك الاستثمار بتحقيقها مكاسب في صورة معدلات مرتفعة للنمو اقتصادي والتنمية[٢٨]. كما بينت الدراسات أن الدول التي تبنَّت سياسات تتسم بالانفتاح على العالم الخارجي قد تفوَّقت في أدائها على تلك الدول المنغلقة على نفسها. كذلك وُجد أن الدول التي كانت تتجه نحو الانشغال بشؤونها الداخلية دون محاولة الانفتاح على العالم الخارجي قد ارتبط اسمها بالنمو البطيء وقلَّة الفاعلية. وأظهرت الدراسات أن المكاسب الناجمة عن زيادة الإنتاجية الناجمة عن مجمل عوامل الإنتاج مجتمعة كانت أعلى في البلدان التي تبنَّت سياسة منفتحة على العالم الخارجي من تلك التي كانت تعمل متقوقعة على نفسها، حيث لم تحقق أيًا من هذه المكاسب[٢٩]. إن من المفترض هنا أن الخبرات المكتسبة عبر التاريخ يمكن لها أن تُثري السياسة التنموية للبلدان

---

(٢٨) إن الاقتصادات ذات الأداء العالي، التي برزت في النصف الثاني من القرن العشرين، قد استثمرت مبالغ طائلة في التعليم. فقد سجَّلت بلدان مثل هونغ كونغ وسنغافورة وجنوب كوريا وتايوان والصين وتايلاند وإندونيسيا وماليزيا والهند زيادات كبيرة في أعداد القادرين على القراءة والكتابة، وكذلك في أعداد الملتحقين بالمدارس الثانوية وبالتعليم الجامعي قبل أن تنطلق هذه البلدان بسرعة كبيرة نحو النمو الاقتصادي. أنظر:

Robert W. Fogel, *Economic Growth and Cultural Change: Lessons from the Early Leaders and High Performance Economies*, Jeddah, Islamic Research and Training Institute, 1996.

(٢٩) **B. Blassa**, "Outward Orientation" in **Hollis B. Chenery** and **T.N. Srinivasan**, *Handbook of Development Economics*, New York: North Holland, 1991, pp. 1664-1685.

الإسلامية وأن تساعدها في التركيز على المتغيرات ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة لعملية النمو والتنمية. كما أن التطوير المؤسسي سيكون قوة الطرد المركزية في هذه العملية، حيث تحتاج الدول الإسلامية إلى العمل على تطوير (١) مؤسسات السوق التي تعمل على زيادة كفاءة التوزيع الخاصة بالاقتصاد؛ (٢) المؤسسات غير المرتبطة بالسوق التي تقوم بزيادة فعالية نظام السوق و(٣) المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي إلى إحداث التنمية. علاوة على ذلك، إن الدول الإسلامية بحاجة إلى زيادة كفاءة المؤسسات الإسلامية القائمة أو العمل على إقامة مؤسسات جديدة لتلعب دورًا في التنمية.

أبدى العديد من الدول الإسلامية، حديثًا، درجة من الديناميكية في تطوير مؤسسات جديدة تقوم بعملية التنمية نذكر منها بنك "جرامين" في بنجلاديش ومؤسسة "طابونغ حجي" في ماليزيا. وقد أقيم بنك "جرامين" عام ١٩٧٦ في قرية "جوبرا" في مقاطعة "شيتاغونغ" من بنجلاديش كنتيجة لبرنامج بحث لإحدى المؤسسات المالية الملتزمة بإيجاد حلول عملية تهدف إلى التخفيف من حدة الفقر. وبنهاية عام ١٩٩٢، وبعد مرور فترة قصيرة دامت ١٦ عامًا فقط، بلغ عدد الأعضاء المشاركين في بنك "جرامين" ١,٣٤ مليون عضو وزاد مجموع ما صرفه البنك من قروض عن ١٤ بليون تكا بنجلاديشية[٣٠]. وتشير التقارير إلى أن معدَّل ما يصرفه بنك "جرامين" من قروض يعادل ما قيمته ٣٥ مليون دولار أمريكي شهريًا، وذلك بمساعدة المؤسسة الدولية للتمويل. ويستعد البنك الآن لدخول سوق رأس المال الأمريكي ويرغب في تعبئة موارد رأسمالية من خلال التورُّق[٣١]. وقد برز بنك "جرامين" الآن كأنموذج لمؤسسة مالية متخصصة في حقل القروض صغيرة الحجم . وعلى الرغم من أن هذا البنك ليس بنكًا إسلاميًا إذ يقوم على التعامل بالفائدة، إلاّ أن المرء لا يسعه التقليل من طبيعته التنموية. وتستطيع العديد من المؤسسات المالية الإسلامية التعلم والإستفادة من خبرته في مجال برامج القروض صغيرة الحجم .

---

(٣٠) **Atiur Rahman**, *Demand and Marketing Aspects of Grameen Bank: A Closer Look*, Dhaka, Grameen Bank Head Office, 1994, p.2. لقد استحوذت تجربة بنك جرامين على الانتباه في جميع أنحاء العالم، وهي تجربة يجدر بالبلدان الإسلامية تقليدها. أنظر كذلك:

Mahbub Hussain, *Credit for Alleviation of Rural Poverty: The Grameen Bank in Bangladesh*, Washington, D. C., International Food Policy Research Institute, 1988.

(٣١) *Financial Times*, Thursday, October 22, 1998.

وهناك مؤسسة مالية أخرى فريدة من نوعها، ماليزية، تُعرَف باسم "طابونغ حجي" برزت وتطورت في عالمنا الإسلامي منذ بضعة عقود مضت. و "طابونغ حجي" هو اسم مألوف لما يعرف باسم "مجلس صندوق الحج وإدارة شؤون الحجاج الماليزيين" الذي أنشئ في عام ١٩٦٥ وأعيد تنظيمه في عام ١٩٦٩. كما أن "طابونغ حجي" مؤسسة مالية متخصصة أقيمت لتمكين المسلمين الادخار لأداء فريضة الحج. وبمرور الزمن، أصبحت "طابونغ حجي" من أكبر المؤسسات المالية غير المصرفية في ماليزيا(٣٢). وبالرغم من أن هدفها الأساسي هو سد الاحتياجات المتعلقة بالحج، إلا أن دورها التنموي ليس بالقليل. ويبرز هذا الدور التنموي لمؤسسة "طابونغ حجي" فيما تقوم به من نشاطات مختلفة. فعلى سبيل المثال نجد أن هذه المؤسسة هي مؤسسة مالية ناجحة وحققت نجاحًا غير عادي في مجال تعبئة الموارد بشكل خاص؛ والمؤسسة هي إحدى المؤسسات التي تستثمر بقوة في مختلف قطاعات الاقتصاد، إذ زادت استثماراتها على ٢,٥ بليون رينجيت في عام ١٩٩٥؛ وقد قامت المؤسسة بإقامة العديد من الشركات التابعة التي شمل نشاطها الزراعة وشؤون الحج والنقل والإنشاءات والإسكان وإدارة الممتلكات، وهي جميعًا نشاطات ذات أهمية تنموية.

وهناك العديد من أوجه التشابه بين مؤسستي "طابونغ حجي" و "بنك جرامين"، كما أن هناك اختلافات واضحة بينهما. فمؤسسة "طابونغ حجي" مؤسسة مالية إسلامية، في حين أن "بنك جرامين" مؤسسة مصرفية تقوم على التعامل بالفائدة وإن كان يتم الإبقاء على سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك في أدنى الحدود ليساعد عملاءه الرئيسيين من أفراد الطبقات الأضعف ماليًا في المجتمع. وقد بدأ عمل المؤسستين استجابة للحاجات الملحَّة للمجتمع الذي وُجدت فيه كل واحدة منهما؛ إذ أنشئت الأولى بغرض إدارة شؤون الحج، في حين أنشئت الثانية لتخفيف أعباء الفقر، كما أنهما أنشئتا بمبادرة السكان المحليين. وأخيرا وليس آخرًا، إن المؤسستين حققتا نجاحًا كبيرًا في ميدانها. وتعتبر هاتان المؤسستان مثالاً لقصص النجاح في مجال التطوير المؤسسي والابتكار في البلدان الإسلامية يؤكد دورهما في استراتيجيات التنمية في الدول الإسلامية .

---

(٣٢) هناك الآن عدد من الدراسات التي تتناول تجربة "طابونغ حجي". أنظر:

Radia Abdul Kader, "The Malaysian Pilgrims Management Fund Board and Resource Mobilization" in **M. Ariff** (ed.) *Islamic Voluntary Sector in Southeast Asia*, Singapore, Institute of Southeast Asia Studies, 1991; **M. A. Mannan**, *Islamic Socioeconomic Institutions and Mobilization of Resources with Special Reference to Haj Management in Malaysia*, Jeddah, Islamic Research and Training Institute, 1996; and **Ausaf Ahmad**, *Management of Haj Pilgrims from India*, New Delhi, Milli Council of India, 1998.

٣ - نحو استراتيجية للتنمية للبلدان الإسلامية

إن الوضع الراهن للبلدان الإسلامية بعيد عن حالة يتم فيها تطور وازدهار المجتمعات. كما ابتعدت هذه البلدان عن المثل العليا والأهداف السامية الإسلامية وتجد أنفسها الآن في وضع تكاد لا تكون معه قادرة[٣٣] على تحقيق أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي التي طالما تمسَّك المسلمون بأهدابه، كتحقيق التراحم والعدل والإحسان بين أفراد المجتمع المسلم[٣٤]. صحيح أنه لا يبدو هناك تعارض – على المستوى النظري على الأقل – بين مفهوم التنمية من المنظور الإسلامي وبين المنظور الرائج هذه الأيام في أوساط المهنة، إذ اقتربا من بعضهما بعضًا إلى حدٍّ كبير. وبالمثل، فإنه لا يرى المرء على الصعيد التحليلي أي تناقض هام بين القيم الإسلامية والقيم اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية. بل يرى المرء في واقع الأمر أن الكثير من سمات الهياكل الاجتماعية للمجتمعات الإسلامية، كانخفاض معدلات الجريمة والعلاقات الاجتماعية التي تتسم بالوئام والانسجام وما إلى ذلك من السمات الأخرى الإيجابية، يمكن أن تدخل في مؤشر لنوعية الحياة في أي مجتمع حديث متحضِّر. ويمكن العمل على تسخير وتعزيز هذه السمات الإيجابية وأخلاقيات العمل اللازمة لتحقيق النمو والتنمية.

---

(٣٣) في كتابه *Ethics and Economics: An Islamic Synthesis* يعطى نقوي (Naqvi, 1981) مفهومي "العدل" و"الإحسان" مكانة ودورًا محوريًا في منهجه البدهي لتناول الاقتصاد الإسلامي

(٣٤) إن انحطاط القيم الإسلامية قد بلغ حدًا كبيرًا إلى حد يُنظر فيها إلى بعض الدول الإسلامية على أنها من أكثر الدول فسادا في العالم. ويُدعى أنه من شبه المستحيل القيام بأي عمل تجاري في هذه البلدان الإسلامية بدون رشوة هذا أو ذاك. ولقد أعد لامبزدروف (Lambsdroff) مؤشرًا قياسيًا للفساد لـ سبع وثمانين دولة من دول العالم لكي يرى مدى تأثير الفساد على التجارة العالمية. ويتراوح المؤشر بين الدرجة القصوى ١٠ (للدولة الخالية من الفساد) والدرجة الدنيا البالغة "صفر" (للدولة الغارقة في الفساد). وقد كانت درجات الفساد التي حصلت عليها بعض الدول الإسلامية الرئيسة على النحو التالي: الجزائر ٣,١٧، البحرين ٣,٥٨، بنجلاديش ٢,٢٩، الكاميرون ٢,٤٦، مصر ٢,٨٤؛ الجابون ٠,٩٣، إندونيسيا ٢,٦٥، إيران ١,٨٩، الأردن ٤,٨٩، الكويت ٣,٩٤، لبنان ٣,١٧، ليبيا ٣,١٦، ماليزيا ٥,٣٢، المغرب ٣,٠٣، نيجيريا ٠,٦٩، عمان ٣,٣٤، باكستان ١,٠٠، سوريا ٤,٠٥، تركيا ٣,٥٤، دولة الإمارات العربية المتحدة ٢,٧٣.

وفي مقابل ذلك، كان مؤشر الفساد لبعض الدول الغربية المتقدمة على النحو التالي: النمسا ٨,٦٠، فرنسا ٦,٩٦، ألمانيا ٨,٢٧، هونغ كونغ ٧,٠١، إيرلنده ٨,٤٥، اليابان ٧,٠٥، نيوزيلندا ٩,٤٣، النرويج ٨,٨٧، السويد ٩,٠٨، سويسرا ٨,٧٦، المملكة المتحدة ٨,٤٤، الولايات المتحدة الأمريكية ٧,٦٦. إن آثار ومضامين هذه الأرقام المتعلقة بالفساد على أخلاقيات العمل والتنمية واضحة جدا. أنظر:

John G. Lambsdroff, "Empirical Investigations of Bribery in International Trade", *The European Journal of Development Research*, Vol. **10**, No. **1**, June 1998, Special Issue on Corruption and Development.

تحقيق التنمية أمر مرغوب فيه

ما من أحد يشكك في أن تحقيق التنمية للمجتمعات الإسلامية مطلب مرغوب فيه. بل إن أحد المفكرين المسلمين البارزين المعاصرين يجعل من هذا المطلب أمرًا إلزاميًا لا سبيل إلى تجاهله. إن هذا الدفاع البليغ عن التنمية يستحق اقتباسه كاملاً:

"إن التنمية الاقتصادية قد أصبحت من الضرورات التي لا بدَّ منها لضمان حياة كريمة في عالم اليوم. إن الشعوب المتخلفة والشعوب التي لا تملك السيطرة على اقتصادها، قليلاً ما يكون لديها القدرة على الحفاظ على استقلالها الاجتماعي والثقافي. إن الشعوب المسلمة لن تكون قادرة على الصمود أمام القوى المناوئة للإسلام في العالم ما لم تكن تتمتع بالأمن والمنعة، وهما أمران لا يمكن تحقيقهما إلاّ من خلال التنمية الاقتصادية"(٣٥).

وهكذا نرى أن الكفاح من أجل التنمية الاقتصادية وتحقيق التقدم الاقتصادي واجب إسلامي، كما أنه ضرورة مُلحَّة. تشير الحقائق الصارخة للعصر الذي نعيش فيه إلى أن بليون شخص في العالم النامي لا يملكون الوصول إلى المياه الصالحة للشرب. كما أن هناك بليونين يفتقرون إلى المرافق التي تعزز الصحة العامة. كما لا يزال يتعين إيصال الطاقة الكهربائية إلى ما يقرب من بليوني شخص في العالم(٣٦). إن معظم هؤلاء يعيشون في البلدان الإسلامية. إن توفير هذه الضروريات لمعظم الناس المحرومين على أي نطاق معقول سوف يتطلب تسخير واستخدام موارد على نطاق أوسع، وهو أمر لا يمكن القيام به بدون التنمية.

إن علماء الشريعة قد أقرّوا بأن إشباع الحاجات الأساسية لجميع أفراد المجتمع الإسلامي يعتبر واجبًا من واجبات المجتمع الإسلامي(٣٧) كما أن من المُسلَّم به أنه "ما من قطر إسلامي قام حتى الآن بوضع سياسة قوية لإشباع الحاجات الأساسية وجعل مثل هذه السياسة نقطة ارتكاز خطتها التنموية(٣٨). ومع ذلك، فقد يكون أمرًا تافهًا التأكيد على أنه إذا كان سيتم إحراز تقدم في مجال

---

(٣٥) **M. N. Siddiqi**, *Teaching Economics in Islamic Perspective*, Jeddah, Scientific Publications Center, King Abdul Aziz University, 1996, p. 159.

(٣٦) International Monetary Fund (IMF), *World Development Report*, 1994, p. 1.

(٣٧) **M. N. Siddiqi**, "Guarantee of a Minimum Level of Living in an Islamic State", in his book *Role of State in the Economy: An Islamic Perspective*, Leicester, The Islamic Foundation, 1996.

(٣٨) **Zubair Hasan**, "Fulfillment of Basic Needs: Concept, Measurement, and Muslim Countries' Performance", *IIUM Journal of Economics and Management*, Vol. **5**, No. **2**, 1997, p. 25.

إشباع الحاجات الأساسية للناس في البلدان الإسلامية، فإن التنمية الاقتصادية تصبح شرطًا مسبقًا لتحقيق هذه الغاية.

وعلى أي حال، فإنه ينبغي القول بلا مواربة وبصريح العبارة أنه بدلاً من انتظار تكوين مفهوم مثالي للتنمية وما يقتضيه من استراتيجيات لازمة لتحقيقه، يجب علينا البدء بحل مشكلاتنا الآن. ونذكر فيما يلي بعض المكوِّنات لاستراتيجية تنموية في البلدان الإسلامية للنظر فيها وإدراجها في أي سياسة يُصار إلى صياغتها في نهاية المطاف .

تطبيق العلم الحديث والتنمية

إنَّ أيَّ استراتيجية للتنمية تقوم على القيم الإسلاميَّة يجب أن تستخدم إلى أقصى حدّ ممكن ما يتيحه العلم والتكنولوجية الحديثين من إمكانيات كامنة. تاريخيًا، كانت الحضارة الإسلامية هي أول من بذر بذور العلوم الحديثة. وفي الوقت الراهن، تعتبر معظم الدول الإسلامية دولاً متخلِّفة من الناحيتين العلمية والتكنولوجيَّة، وعلى المسلمين إعادة اكتشاف إرثهم الحضاريّ في هذين المجالين. كما أن على الدول الإسلامية تطويع العلوم والتكنولوجية الحديثة لخدمة احتياجاتها واحتياجات البيئة وجعل ذلك في رأس سُلَّم أولويَّات برامجها التنموية. إن الموقف السائد في معظم المجتمعات الإسلامية تجاه العلم والتكنولوجية الحديثة هو موقف يتسم باللامبالاة، إن لم يكن — في جملته – يتَّسم بالعداء. فمعدلات من يُحسنون القراءة والكتابة متدنِّية، وعدد العلماء والأطباء والمهندسين والفنيين بين كلّ ألفٍ من السكان لا يُذكَر. من ناحية ثانية، إن أي صيغة من صيغ التنمية ستكون ممكنة التنفيذ فقط ضمن مصفوفة العلوم الحديثة والتكنولوجية.

ليس هذا التماس لتقليد النماذج الغربية في التنمية . إن البلدان الإسلامية تواجه عددًا من المشكلات التكنولوجية التي تحتاج إلى حلول من خلال استخدام معطيات العلوم والتكنولوجية بصورة فيها الكثير من الإبداع. وهذا لا يعني بالضرورة أنّ على هذه الدول الإسلامية أن تقوم باستخدام نفس التكنولوجية التي تستخدمها الدول الغربية، ولكن بإمكانها تطويع هذه التكنولوجية لتلائم الظروف المحلية السائدة فيها. ولكن اكتشاف حلول عملية حقيقية للمشكلات الدائمة للدول الإسلامية سوف يتطلب المزيد من العلوم والتكنولوجية الحديثة وليس أقل. لذا فإن البلدان الإسلامية تحتاج إلى زيادة قدراتها في مجالي العلوم والتكنولوجية.

الاستثمار في رأس المال البشري

حتى تتمكن الدول الإسلامية من زيادة قدراتها في مجال العلوم والتكنولوجية الحديثة المناسبة لظروفها، فإنها تحتاج إلى أن تستثمر بشكل كبير في رأس المال البشري، وبخاصة في مجالي التعليم والصحة. وبصورة عامة، نجد أن استثمارات الدول الإسلامية في هذين المجالين تعتبر منخفضة. ويجب على المجتمعات الإسلامية أن تدرك أن الإسلام يركز كثيرًا على مدى أهمية الحصول على المعرفة ونشرها. فخلال العصر الذهبي للحضارة الإسلامية، كان المسلمون متفوقين في مجال العلوم والتكنولوجية السائدة في زمانهم، واليوم نراهم وقد تخلَّفوا عن الأمم الأخرى في هذين المجالين، فضلاً عن تخلفهم في مجالات أخرى. ولكنّ المعرفة ليست حكرًا على أمة بعينها، وإنما هي حصيلة جهود ومحاولات الإنسان عبر التاريخ، فهي تراث البشرية بأسرها. من هنا، فإنه يتعين على المسلمين استعادة قوتهم في مجال العلوم والتكنولوجية وتطبيق معطياتها في مجتمعاتهم.

إن الاستثمار في التعليم والصحة هو عمل منتِج بصورة مباشرة. هناك علاقة متبادلة إيجابية قوية بين معدلات القادرين على القراءة والكتابة في بلد ما ومعدلات النمو الاقتصادي في ذلك البلد. فما من مجتمع أُمِّيٍّ تمكَّن من تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية أبدا. ومن هنا فإن التخلص من الأُميَّة من بين شرائح المجتمع المختلفة، وبخاصة في أوساط الأطفال والنساء، يجب أن يكون له أولويَّة أكبر في برامج التنمية.

إن ما يشهده العالم اليوم من ثورة في مجال الاتصالات والمعلومات قد عزَّز دور المعرفة في التنمية الاقتصادية. فقد أصبحت المعلومات من المُدْخَلاتِ الحيويَّة للعملية الإنتاجية. إن حريَّة الوصول إلى المعلومات واستخدامها قد أصبحت الآن شرطًا مسبقًا للدخول إلى الأسواق والاستفادة من الفرص المربحة المتاحة فيها. كما زادت ثورة المعلومات من السرعة التي يتم بها انتقال البضائع والخدمات من مكان إلى آخر. كما أنه من المحتمل أن تتمكن الدول التي تملك شبكات جيدة للمعلومات من التطوّر بصورة أسرع من تلك التي لا تملك مثل هذه الشبكات. لقد آن الأوان لكي تتبنى الدول الإسلامية برامج لتعليم العلوم والتكنولوجية كأساس لخططها التنموية.

خلق توازن بين قوى السوق وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

إن من السِّمات الهامة لأي استراتيجية إسلامية مستقبلية للتنمية ضرورة إيجاد توازن بين قوى السوق وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. ويجب لمثل هذه الاستراتيجية أن لا تُنكر وجود دافع

الربح الذي يمثّل انعكاسًا للمبادرة والدافع الشخصيين، كما لا يجب أن تُنكر أيضًا وجود دور مناسب لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، الذي يمثّل انعكاسًا للإرادة الجماعية للمجتمع، بل يجب أن يكون لهذين الاعتبارين مكان في مثل هذه الاستراتيجية. فكل واحد من هذين الاعتبارين يكمّل الآخر ويوفر قوة دافعة لتنمية المجتمع برمَّته. وسوف يكون لهذا التوازن بين الاعتبارين أهمية إضافية نظرًا للاتجاه القائم حاليًا في مختلف أنحاء العالم نحو الخصخصة.

كما أن هذا الموضوع من المواضيع التي يشكل الإلمام فيها، بالتجارب المكتسبة عبر التاريخ، مصدر فائدة كبرى. فقد أظهر التاريخ الحديث للبلدان الاشتراكية بصورة مقنعة جدًا أنّ الدولة عاجزة عن فرض التنمية الاقتصادية بإرادتها وحدها. فإفراط الدولة في التدخل في النشاط الاقتصادي له نتائجه العكسيَّة. ومن ناحية ثانية، فإن هذا لا يعني أنه يتعين علينا العودة إلى عهد مبدأ الحريَّة الاقتصادية المطلقة الذي يُنادي بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. فالدولة لها دور تلعبه في تنظيم النشاط الاقتصادي، إذ يتعين عليها سنّ القوانين والتشريعات وتوفير المؤسسات اللازمة لإدارة عجلة الاقتصاد وتطوير البنى التحتيَّة والفوقيَّة للاقتصاد، التي من شأنها دفع مسيرته نحو التنمية وليس إعاقتها.

المؤسسات الإسلامية والتنمية

إن الإسلام بوصفه دينًا ومنهج حياة قد أوصى بإيجاد عدد من المؤسسات التي تساعدنا على أن نحيا حياة إسلامية كاملة. وهناك عدد من هذه المؤسسات الإسلامية ولكننا سنركز على تلك المؤسسات التي لها علاقة مباشرة بالعملية التنموية. وحيث أن هذه المؤسسات تؤدي وظائفها منذ قرون طويلة، فإن أنماطها القيميَّة منسجمة مع الأنماط القيميَّة للمجتمعات الإسلامية. وإذا ما أمكن جعل هذه المؤسسات ذات توجّه تنمويّ فسيكون بالإمكان جعل العملية التنموية تسير بخطى أسرع. وفي ما بقي من هذا البحث، سوف نبرز الدور التنموي لهذه المؤسسات.

المؤسسات المالية الإسلامية

خلال العقود الثلاثة الماضية، ظهر العمل المصرفي الإسلامي كبديل للعمل المصرفي التقليدي القائم على الفائدة. وقد أظهر عدد من المختصين في الاقتصاد الإسلامي بصورة مقنعة ما يتمتع به العمل المصرفي الإسلامي من مزايا عدة بالمقارنة مع العمل المصرفي القائم على الفائدة. فهو يعمل على توزيع الموارد بصورة أكثر فاعلية، إذ إنه يعمد إلى اعتبار الربحيَّة المعيار الأول لتخصيص الموارد

بدلاً من أن يعمد إلى معيار الملاءة المالية أو القدرة على السداد كأساس لتخصيص هذه الموارد، كما يفعل النظام المصرفي الربوي[٣٩]. كما أن من شأن النظام المصرفي الإسلامي زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد، ذلك أن المزيد من عمليات الاستثمار ستتم في قطاع الإنتاج. كما أنه سيزيد من توفّر رؤوس الأموال اللازمة للمشروعات، إذ أن النظام المصرفي الربوي يُعاني من نقصٍ في رؤوس الأموال هذه[٤٠]. ومن المزايا الأخرى للنظام المصرفي الإسلامي أن من شأنه تشجيع النمو والتطور لأنه سيرفع من مستوى الاستثمار الحقيقي في الاقتصاد.

إن ظهور العمل المصرفي الإسلامي فأل خير للتنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية. فالبنوك الإسلامية المنتشرة في مختلف أجزاء العالم تقوم بتطوير أدوات مالية جديدة تنسجم مع أحكام الشريعة الإسلامية. وما أن تكتمل جميع مكوِّنات السوق المالية الإسلامية، حتى يقطع العمل المصرفي الإسلامي شوطًا كبيرًا في تعزيز التنمية الاقتصادية في البلدان الإسلامية. لقد أصبح من المسلَّم به أن تعبئة الموارد لأجل التنمية من المشكلات الدائمة التي تواجه البلدان الإسلامية. وفي هذا المجال، نرى أن المؤسسات والأسواق المالية تلعب دورًا حيويًا من خلال تسخير مدَّخرات المجتمع في عمليات استثمار منتجة. إن البلدان الإسلامية لا تملك خطة مالية متطوّرة بشكل جيد، وبالتالي فإن قسطًا كبيرًا من المدَّخرات المتوفرة لا يتم توظيفها في استثمارات منتِجَة. كما أن الدول الإسلامية تعاني من نقطة ضعف إضافية تتمثل في أن جزءًا كبيرًا من مدخراتها المحلية ما زالت في القطاع غير الخاضع للتسييل. ويرجع ذلك في جزء منه إلى عدم توفر المؤسسات والأدوات المالية الكافية، وفي جزئه الآخر إلى أن المؤسسات والأدوات المالية المتاحة تتعارض مع القيم الإسلامية.

إن المؤسسات المالية الإسلامية، بما فيها البنوك الإسلامية وشركات الاستثمار الإسلامية وبيوت التمويل الإسلامية، يمكنها أن تلعب دورًا مفيدًا في تعبئة المدخرات المحلية واستخدامها في الاستثمارات المنتجة[٤١]. وقد أظهرت الخبرة العملية أن العمل المصرفي الإسلامي يتمتع بمصداقيَّة تجعله يتفوَّق على المؤسسات المالية الربوية. ويمكن استغلال هذه الميزة النسبية التي يتمتع بها العمل

---

(٣٩) **M. N. Siddiqi** "Rationale of Islamic Banking" in his book *Issues of Islamic Banking*, Leicester, UK, The Islamic Foundation, 1996.

(٤٠) **Murat Cizkca**, "Venture Capital" in *Encyclopedia of Islamic Banking and Insurance*, London, Institute of Islamic Banking and Insurance, 1995, pp. 145-58.

(٤١) **M. Fahim Khan** and **Rodney Wilson**, "Role of Islamic Banks in Economic Development" in *Encyclopedia of Islamic Banking and Insurance*, London: Institute of Islamic Banking and Insurance, 1995, pp. 83-94.

المصرفي الإسلامي إلى أقصى حد ممكن إذا ما قامت هذه المؤسسات المصرفية الإسلامية بالانتشار في كل زاوية من العالم الإسلامي. عندئذ فقط سيكون بوسع المؤسسات المالية الإسلامية تسخير المدخرات الدفينة ورفع مستويات الاستثمار المنتِج.

ولكن يتم أحيانًا تبني موقف آخر متشكِّك إزاء العمل المصرفي الإسلامي، وبخاصة إزاء اعتماده الكبير على صيغة المرابحة في عملياته. ويُعتقَدُ أن العمل المصرفي الإسلامي يزعم بأن ميزته التي يتفوق بها على العمل المصرفي الربوي تتمثل في طبيعته التي تقوم على المشاركة، وبالتحديد من خلال صيغة المضاربة. ولكن سجل العمل المصرفي الإسلامي يُظهر أن ٩٠ بالمائة من إجمالي العمليات التي يقوم بها تتم بصيغة المرابحة(٤٢). إضافة إلى ذلك، فإن التمويل الذي يقدمه القطاع المصرفي الإسلامي هو في غالبيته تمويل قصير الأجل، وهو يتركز في قطاعي التجارة والإنشاءات. وقد أُشير إلى أنّ توليفة أساليب التمويل والتركيب القطاعي للتمويل المقدَّم من البنوك الإسلامية آخذان في التغير. ومع هذا يمكن التسليم بأن التغطية الراهنة للعمل المصرفي الإسلامي محدودة إلى حد بعيد. فهو ما يزال في طور التجربة في عدد قليل من الدول الإسلامية. وما لم يتم تبني العمل المصرفي الإسلامي على نطاق واسع في العالم الإسلامي، وما لم يلعب دورًا هامًا في تعبئة المدخرات الكبيرة، فإنه لا يمكن توقّع الكثير من المزايا والفوائد من العمل المصرفي الإسلامي.

مؤسسات الزكاة

إن نظام الزكاة يمثل أحد النظم الإسلامية الهامة التي لها القدرة على تحويل المجتمع الإسلامي الراهن. فنظام الزكاة يعمل على إعادة توزيع الدخل ويحفز الطلب الإجمالي، كما أنه يزيد من الطلب على السلع التي تقوم على الأجور في الاقتصاد وله تأثير إيجابي على هيكل الإنتاج. كما أن من شأن نظام صحيح وفعال للزكاة أن لا يزيد في حجم الطلب الإجمالي فقط، وإنما سيكون له أيضًا آثاره الإيجابية على تركيبة أو توليفة هذا الطلب. كما ألمح المختصون في الاقتصاد الإسلامي إلى أنه بالإمكان استخدام الزكاة كجزء من إجراءات مكافحة التضخم والتقلبات الدوريَّة. بل إن نظام الزكاة يعمل في الواقع على إدخال عناصر للتأمين الاجتماعي والضمان الاجتماعي لا تستنزف النظام الإنتاجي للاقتصاد.

---

(٤٢) **Ausaf Ahmad**, *Development and Problems of Islamic Banks*, Jeddah, Islamic Research and Training Institute, 1987. كما أكدت دراسة أجريت حديثًا نفس الموقف، أنظر كذلك:
Munawar Iqbal, **Ausaf Ahmad** and **Tariqullah Khan**: *Challenges Facing Islamic Banking*, Jeddah, Islamic Research and Training Institute, 1998.

إن البلدان الإسلامية بحاجة إلى اكتشاف إمكانية نظام الزكاة. ليس هناك الكثير من مؤسسات الزكاة في البلدان الإسلامية باستثناء عدد قليل من هذه البلدان. ودفع الزكاة لمستحقيها أمر متروك – في الأساس – للفرد. فإذا ما كان بالإمكان جمع الزكاة وتوزيعها من خلال مؤسسة جيدة التنظيم فسوف تجني الدول الإسلامية كثيرًا من المزايا. فهذا الترتيب سوف يخفض الطلب على التأمينات الاجتماعية وبالتالي العبء المالي عن الموازنة العامة، فضلاً عن أنه سوف يحسّن إنتاجية كل عامل نتيجة وجود نظام أفضل للرعاية الاجتماعية، وهو الأمر الأهم.

مؤسسات الأوقاف

إن نظام الأوقاف من النظم الإسلامية العريقة ذات الجذور الممتدة في المجتمع الإسلامي. فهو يشكل أحد مظاهر العرف الثقافي للمجتمعات الإسلامية المتَّسم بإنكار الذات وإيثار الغير. ولقد لعبت الأوقاف في الماضي دورًا تنمويًا كبيرًا في المجتمعات الإسلامية. فقد كان ذوو البر والإحسان ينشئون الأوقاف لإقامة المدارس ودور العلم والمستشفيات والمساجد وأماكن استراحة القوافل، وهي أعمال وقفية تمثل إرثًا حضاريًا غنيًا يمكن استغلاله في دفع عجلة التنمية في المستقبل.

كما أن لنظام الوقف إمكانيات للعب دور كبير ونشط في دفع عجلة التنمية في المجتمعات الإسلامية. إن توفير الخدمات الاجتماعية والسلع التي تعطى للمستحقين من الفقراء والمعوزين قد أصبح أمرًا عسيرًا في المجتمعات الحديثة. ولا يمكن للسوق وحدها أن توفر هذه السلع بكميات كافية. وقد وجد علم الاقتصاد الحديث الحل لهذه المشكلة من خلال توفير الإعانات وتوفير الخدمات الاجتماعية والسلع العامة التي تعطى للمستحقين من الفقراء. ولكنَّ تجربة دولة الرَّفاهية خلال الخمسين سنة الماضية أظهرت أن إنفاق الرفاهية نفسه قد أصبح في حدّ ذاته عبئًا على موارد الدولة ويُسهم في زيادة العجز في الموازنة. فتوفير موارد للإنفاق على الرفاهية من خلال نظام الوقف من شأنه توفير حل يتم من خلاله القيام بعملية الإنفاق خارج السوق ونظام التسعير ولكن مع بقاء القطاع الخاص كمموِّل أو مساهمٍ في هذا الإنفاق.

هناك مئات الآلاف من ممتلكات الأوقاف المنتشرة في معظم البلدان الإسلامية؛ فهناك عقارات وقفيَّة في مختلف البلدان الإسلاميَّة وغير الإسلاميَّة على شكل مبانٍ وأراضٍ تبلغ قيمتها بلايين الدولارات. ولكنّ ممَّا يُؤسف له اليوم أن هذه الممتلكات الوقفية في حالة مستهلكة

وبائسة[٤٣]؛ فالكثير منها يعاني من الإهمال التام وسوء الاستغلال وسوء الاستخدام، كما أن دخلها منخفض جدا. إنها تحتاج إلى من يُعيد تنظيمها وتطويرها لتحسين التدفقات المالية الناتجة عن إيراداتها. وفي بعض الأحيان تعاني إدارة بعض الأوقاف ليس من قلَّة الفاعلية وسوء الإدارة فحسب، ولكن أيضًا من الاحتيال والاختلاس والفساد، وهو أمر يبعث على القلق. ويجب السعي لتوفير الوسائل والسبل اللازمة لرفع مستوى فاعلية الأوقاف حتى يتمكن نظام الأوقاف من لعب دور هام في تحسين وتنمية المجتمعات التي توجد فيها.

إن الدور الاجتماعي والاقتصادي المفيد الذي تلعبه الأوقاف ليس بأي حال من الأحوال مقتصرًا على المجتمعات التي يكوِّن المسلمون غالبيتها. وقد يكون من المفيد أن نذكر في هذا السياق أن مثالاً يُحتذى قد وُضع في ولاية كارناتاكا الهندية من خلال تكوين شركة تطوير وقف ولاية كارناتاكا بمقتضى قانون الشركات الهندية. ويبلغ رأس المال المصرَّح به للشركة ١٠ مليون روبية، وتملك حكومة ولاية كارناتاكا ٢٥ بالمائة من رأس مال الشركة المصدر. ومن بين أهداف الشركة، بحسب ما ورد في عقد الشركة الابتدائي: (١) استئجار ممتلكات الأوقاف وتطويرها من خلال بناء مجمَّعاتٍ تجارية ومكاتب ومساكن وشقق سكنية وفنادق وبيوت للسياحة وصالات أفراح...إلخ وتأجيرها و (٢) مساعدة مؤسسات ونُظَّار الأوقاف والمستفيدين من مؤسسات الأوقاف على إقامة تعاونيات للإسكان وتعاونيات أخرى صناعية وزراعية. كما قامت الحكومة الهندية في عام ١٩٩٥ بتعديل وتبني قانون مركزي للوقف، مقتفية في ذلك خطى ولاية كارناتاكا، وذلك للقيام بالأعمال الهادفة إلى تحقيق الرفاهية والتنمية تحت رعاية الأوقاف وتوفير موارد ناجمة عن استغلال ممتلكات الأوقاف.

وحتى يمكن تعبئة الموارد من أجل تطوير وتحديث ممتلكات الأوقاف، فقد تم استحداث أداة مالية مبتكرة في الأردن[٤٤] لتحقيق هذا الغرض تُعرف باسم "صكوك المقارضة". وإذا ما استطاعت فكرة صكوك المقارضة المُصْدَرَةِ من قبل هيئات الإشراف على الأوقاف تحت الإشراف العام للحكومة من الانتشار في الدول الإسلامية الأخرى، فإنها سوف تتمكن من قطع شوط كبير على طريق تحسين الحالة المحزنة التي وصلت إليها الأوقاف.

---

(٤٣) **Mohammad Ariff,** "Resource Mobilization through Islamic Voluntary Sector in Southeast Asia" in **Mohammad Ariff** (ed.) *Islamic Voluntary Sector in Southeast Asia*, Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 1991, p. 258.

(٤٤) **Walid Khairallah**, "Al Muqaradah Bonds as the Basis of Profit Sharing", *Islamic Economic Studies*, Vol. **1**, No. **2**, June 1994, pp. 79-102.

إن المؤسسات الإسلامية للزكاة والأوقاف ما تزال قادرة على لعب دور مفيد في التنمية الاقتصادية للبلدان والمجتمعات الإسلامية إذا ما تمّ إعادة تنظيم هذه المؤسسات وفقًا لأساليب الإدارة الحديثة، وهُيِّئت لها أسباب الفاعلية والنجاح كي تلعب دورًا جديًا. ولكن هذا سوف يتطلب معرفة وثيقة بأساليب عملها في المجتمعات الإسلامية المعاصرة تمهيدًا لإعادة تنظيمها، الأمر الذي سوف يستدعي – بدوره – دورًا خلاَّقا للبحوث.

٤ - النتائج

وفي الختام يمكن القول بأن الاقتصاد الإسلامي قد أسهم في إظهار مفهوم للتنمية أكثر شمولا. ولكن من وجهة النظر العملية، فإن أداء البلدان الإسلامية في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية ليس بالمستوى المطلوب. وقد أرجع الاقتصاديون المسلمون أسباب غياب الأداء الجيد إلى اعتماد نماذج واستراتيجيات تنموية غربية لا تنسجم مع قيم وأهداف المجتمع الإسلامي.

ولكن "الاستراتيجيات الإسلامية" التي أشار بها أخصائيو الاقتصاد الإسلامي تُظهر أيضًا أرفع درجات المثاليَّة التي لا تنسجم مع أرض الواقع ومجرياته. من هنا يُقترح أن تستفيد السياسات التنموية الخاصة بالدول الإسلامية من الخبرة المتراكمة في مجال التنمية في أماكن أخرى من العالم وتحديد دورٍ للمؤسسات الإسلامية الموجودة في المجتمع، وإن كان بعض هذه المؤسسات بحاجة إلى قسط كبير من الإصلاح وإعادة التنظيم قبل أن تتمكن من القيام بالدور المنوط بها على خير ما يرام. وإن ما يُثلج الصدر أن بعض الدول الإسلامية قد نجحت بالفعل في تحقيق تقدّم في هذا المجال. فإيران والسودان وباكستان قامت جميعها بتبني العمل المصرفي الإسلامي وتطبيقه في اقتصادياتها. وتحاول ماليزيا تبني نظام ثنائي، إسلاميّ وتقليدي، استجابة لحاجات مجتمع متعدد الأعراق. وقد حاولت إيران تحديد دور للمساجد في العملية التنموية. كما قام السودان بدمج نظام الزكاة في هياكله المالية. كما أن هناك نظامًا للزكاة يقوم بوظيفته في باكستان. وأيًا كان الأمر، فإن هذه التجارب تحتاج إلى متابعة تتسم بالعناية، كما تحتاج إلى أن تخضع لتقييم دقيق جدًا. وقد تشكّل هذه الجهود برنامج البحث في المستقبل للمختصين في الاقتصاد الإسلامي، الذين يودون تحديد دور تنموي لهذه المؤسسات.

المراجع

Abramovitz, Moses, "Resources and Output Trends in the United States since 1870, *American Economic Review*, May 1956, pp. 5-23.

Ahmad, Ausaf, *Development and Problems of Islamic Banks*, Jeddah, Islamic Research and Training Institute, Islamic Development Bank, 1987.

Ahmad, **Ausaf,** *Management of Hajj Pilgrims from India*, New Delhi, Milli Council of India, 1998.

Ahmad, Khurshid, "Economic Development in an Islamic Framework" in **Khurshi Ahmad** (ed.), *Studies in Islamic Economics*, Leicester, The Islamic Foundation, 1980.

Ariff, Mohammad (ed.), *Islamic Voluntary Sector in Southeast Asia*, Singapore, Institute of Southeast Asian Studies.

Blassa, **B.,** "Outward Orientation" in **Hollis B. Chenery** and **T.N. Srinivasan**, *Handbook of Development Economics*, New York, North Holland, 1991, pp. 1664-1685.

Buyer, Herald, *Sources of Economic Growth: Cross-country Comparison*, Discussion Paper, University of California, 1996.

Chapra, **M. U.,** *Islam and Economic Development*, Islamabad, Islamic Research Institute and International Institute of Islamic Thought, 1993, p. 62.

Chapra, M. Umar, *Islam and Economic Challenge*, Leicester, U.K., The Islamic Foundation, 1992.

Cizkca, **Murat,** "Venture Capital" in *Encyclopedia of Islamic Banking and Insurance*, London, Institute of Islamic Banking and Insurance, 1995, pp. 145-58.

Fogel, Robert W., *Economic Growth and Cultural Change: Lessons from Early Leaders and High Performing Economies*, Jeddah, Islamic Research and Training Institute, 1996.

Harberger, Arnold C., "A Vision of Growth Process", *American Economic Review* Vol. **88** No. **1**, March 1998.

Hasan, Zubair, "Economic Development in Islamic Perspective", *Journal of Economics*, Vol. **1**, No. **6**, 1995, pp. 80-111.

Hasan, Zubair, "Fulfillment of Basic Needs: Concept, Measurement and Muslim Countries' Performance", IIUM *Journal of Economics and Management*, Vol. **5**, No. **2**, (1997), p. 25.

Hasan, Zubair, "Review Article on Islam and Economic Development", *Journal of Economics*, Vol. **4**, No. **1** & **2**, 1995, pp. 51-70.

Hussain, Mahbub, *Credit for Alleviation of Rural Poverty: The Grameen Bank in Bangladesh*, International Monetary Fund (IMF), World Development Report, Washington D.C., International Food Policy Research Institute, 1988.

Iqbal, Munawar, Ausaf Ahmad and **Tariqullah Khan,** *Challenges Facing Islamic Banking*, Jeddah, Islamic Research and Training Institute, Occasional Paper 1, 1998

Jorgensen, D. W., and **Griliches, Zvi**, "The Explanation of Productivity Change", *Review of Economic Studies*, July 1967, pp. 249-80.

Khairallah, **Walid,** "Al Muqaradah Bonds as the Basis of Profit Sharing" *Islamic Economic Studies*, Vol. **1**, No. **2**, June 1994, pp. 79-102.

Khan, M. Fahim and **Rodney Wilson**, "Role of Islamic Banks in Economic Development" in *Encyclopedia of Islamic Banking and Insurance*, London, Institute of Islamic Banking and Insurance, 1995, pp. 83-94.

Khan, Shujaat A., "Two Pathways to Development: Capitalist vs. Islamic Approaches, *Hamdard Islamicus*, Vol. **21**, No. **2**, June 1998, pp. 7-15.

Mannan, **M. A.,** *Islamic Socioeconomic Institutions and Mobilization of Resources with Special Reference to Hajj Management in Malaysia*, Jeddah, Islamic Research and Training Institute, 1996.

Mannan, M. A., *Economic Development and Social Peace in Islam*, Dhaka, Tara Publications, 1989.

Mawdoodi, **Abul 'Ala,** *Human Rights in Islam*, Leicester, U.K., The Islamic Foundation, 1981.

Naqvi, S.N.H., *Ethics and Economics: An Islamic Synthesis*, Leicester, U.K., The Islamic Foundation, 1981.

Noorani, **A. G.,** "Human Rights in Islam", *Frontline*, October 23, 1998.

Paramanik, Ataul Haq, *Development and Distribution in Islam*, Selangor, Malaysia, Pelanduk Publications, 1993.

Rahman, Atiur, *Demand and Marketing Aspects of Grameen Bank: A Closer Look,* Dhaka: Grameen Bank Head Office, 1994.

Sadeq, A.H.M. *et. al*., (ed.) *Development and Finance in Islam*, Selangor, Malaysia: International Islamic University Press, 1991.

Sen, **Amartya,** "The Concept of Development" in **Hollis B, Chenery** and **T. N. Srinivasan**, *Handbook of Development Economics*, New York: North-Holland, 1991, p. 11.

Siddiqi, **M. N.,** "Guarantee of a Minimum Level of Living in an Islamic State", in his book *Role of State in the Economy: An Islamic Perspective*, Leicester, The Islamic Foundation, 1996.

Siddiqi, **M. N.,** "Rationale of Islamic Banking" in his book *Issues of Islamic Banking*, Leicester, UK, The Islamic Foundation, 1996.

Siddiqi, M.N., "Muslim Economic Thinking: A Survey of Contemporary Literature" in **Khurshid Ahmad** (ed.) *Studies in Islamic Economics*, Leicester, The Islamic Foundation, 1980.

Siddiqi, M.N., *Teaching Economics in Islamic Perspective*, Jeddah, Scientific Publishing Center, King Abdul Aziz University, 1996.

Weber, Max, *The Protestant Ethics and the Development of Capitalism,* London, Unwin University Books, 1930.

Economic Development In Islamic Perspective Revisited

AUSAF AHMAD
Islamic Research and Training Institute
Islamic Development Bank, Jeddah.

ABSTRACT. Economic development has been the focus of many studies in Islamic economics. While these studies have rightly brought out the holistic nature of the concept of development in Islamic perspective, they also suggest a change in the present strategies of development. The present paper takes a critical view of this literature and points out that this approach neglects certain historical characteristics of development process, which need to be integrated in an Islamic approach. The paper suggests that there is no inherent conflict between the values prescribed and propagated by Islam and the values required for economic growth and development. The reasons for the dismal performance of Muslim countries in the field of economic development must be sought elsewhere and particularly in poor management of development activity. Instead of advocating an Islamic strategy of development, integration of Islamic institutions into a development strategy is pleaded.